

Date unknown

Comprehensive Report about Jordan

Citation:

"Comprehensive Report about Jordan", Date unknown, Wilson Center Digital Archive, Emir Farid Chehab Collection, GB165-0384, Box 11, File 74/11, Middle East Centre Archive, St Antony's College, Oxford. <https://digitalarchive.umd.edu/document/188118>

Summary:

This item is undated and the year stated is a rough estimate.

Credits:

This document was made possible with support from Youmna and Tony Asseily

Original Language:

Arabic

Contents:

Original Scan

توطئة وتمهيد

ان الازمة العصبية التي انتابت الاردن في الآونة الاخيرة هي نتيجة الصراع القائم بين المعسكرين الغربي والشرقي، او التيارين الاميركي والشيوعي الروسي، وليست هي ازمة محلية داخلية فقط، فمنذ اقضاء كلوب من الاردن اخذت العناصر اليسارية والشيوعية تتغلغل في البلاد وتوطد نفوذها وتتابع نشاطها بحرية كاملة واندفاع شديد دون ان تتخذ السلطات التي تعاقبت على الحكم اى اجراء او تدبير للحد من نشاطها رغم وجود قانون سارى المفعول لمكافحة الشيوعية : وكانت هذه السلطات تبرر تقاضيهما عن النشاط الشيوعي بعدة اسباب اهمها : تجنب سياسة تقييد الحريات ، ومجاملة الاتحاد السوفياتي المناوىء للاستعمار الغربي ، ورغبتهما في التوجه الى الدولتين العربيتين الصديقتين للاتحاد المذكور وهما مصر وسورية : : :

وسارت الامور على هذا المنوال حتى جرت الانتخابات العامة للمجلس النيابي في الصيف الماضي ، ومع ان الحكومة التي اشرفت على سير الانتخابات كانت تضم اشخاصا مواليين للغرب فانها التزمت جانب الحياد المطلق والنزاهة التامة وافسحت المجال للشعب كي يختار ممثليه على الوجه الذي يراه مناسبا ، وقد سبق ان وجهت سؤالا الى السيد ابراهيم هاشم رئيس الحكومة التي اشرفت على تلك الانتخابات حول الموقف الذي قد تتعرض له البلاد اذا ما نجحت العناصر المتطرفة والشيوعية في تلك الانتخابات فاجابني قائلا : تلك اذن ارادة الشعب وليس لنا ان نقف في طريق الشعب ، وهذه هي رغبة الملك فانها يود ان يترك للشعب ملء الحرية في اختيار نوابه واكد علينا بضرورة عدم التدخل مهما كانت النتائج :

نجاح العناصر اليسارية

وقد أسفرت هذه الانتخابات عن نجاح بعض العناصر الشيوعية والبعثية الشيوعية والبعثية (الموالية للشيوعية) والوطنية الاشتراكية (وتعتبر أيضا موالية للشيوعية) فمضت الجماعات الشيوعية في نشاطها واستشارتها للرأي العام ضد الاحلاف الاجنبية وسياسة الضرب ونشر المبادئ اليسارية المتطرفة، وضمنت الحكومة التي تألفت من ذلك الحسين وزيرين احدهما شيوعي وهو عبدالقادر الصالح والآخر بعثي وهو عبدالله الريماوي بالاضافة الى بقية الوزراء الذين ينتمون الى الحزب الوطني الاشتراكي (صديق الشيوعية الحميم) . . .

وقد قطعت هذه الحكومة اشواطاً في مضمار التحرر وتوجيه البلاد بالتدرج الى السبعاسة المصرية السورية التي تتعاون مع الاتحاد السوفياتي واستطاعت ان تنهي المعاهدة البريطانية وان تضمن المعونة العربية .

وبالطبع لم تقف الحكومات الاخرى المناوئة لهذه السياسة مكتوفة الايدي واعني بها الحكومات الاميركية والبريطانية والعراقية وحتى الجهات السعودية فانها وقفت موقفاً سلبياً ازاء سياسة الحكومة اليسارية المتطرفة وكانت تبذل الجهود وتقوم بالمحاولات الدائمة لمقاومة هذا التيار وذلك عن طريق الاتصال بالقصرو وبعض الهيئات الاخرى كالحزب العربي الدستوري والاخوان المسلمين وحزب التحرير والقوميين السوريين :

وكانت بعض الشخصيات المحافظة او المقاومة لسياسة الحكومة النابلسية على اتصال مستمر بالملك تحذره من مخبة ترك الحبل على غاربه والتغاضي عن تصرفات الحكومة واعمالها وانساح المجال للشيوعية وانصارها كي يحيشون في البلاد فساداً مما يهدد كيان الاردن وعرشه، وكانوا ينقلون الى الملك من حين لآخر بعض الانباء المثيرة والمعلومات السرية عن حركات الاحزاب اليسارية مما جعل الملك في وضع قلق واضطراب وحذر :

وفي مقدمة هذه الشخصيات : سمير الرفاعي وهزاع المجالي و ابراهيم هاشم (من رؤساء
الوزارات السابقين) واحمد الطروانة والدكتور مصطفى خليفه ورياض المفلح (من الوزراء
السابقين) والشيخ امين الشنقيطي (قاضي القضاة) والشيخ نديم الملاح (عضو مجلس
الاعيان) حتى ان والدته الملكة زين وخاله الشريف ناصر كانا من الذين يخوفون الملك
من نتائج معاداة الغرب وضرورة تدارك الخطر قبل استفحاله

ومما ساعد على اثاره الملك ايضا سماح الحكومة النابلسية للحزب الشيوعي
باصدار جريدة خاصة اسمها (الجماهير) وقد كانت هذه الجريدة تبشر بالمبادئ الشيوعية
وتقوم بالدعاية السافرة للاتحاد السوفياتي وتحاول الانتقاص من حقوق الملك بدعوة الشعب
الى اعتناق المبادئ الجمهورية

وكان (الاخوان المسلمون) لا يدخرون وسعا في مكافحة التيار الشيوعي والتهجم
على المبادئ الهدامة في جريدتهم (الكفاح الاسلامي) فضلا عن الاتصالات التي كان يقوم بها
رئيسهم محمد عبد الرحمن خليفه مع الملك وغيره للتنبية على الاخطار الشيوعية

كلى ذلك حمل الملك على اعادة النظر في السياسة المتبعة والاتجاه القائم فعمد الى
اتخاذ بعض الخطوات التمهيديّة للحد من النشاط الشيوعي والضغط على الحكومة النابلسية
بشأن تطبيق القانون الخاص بمكافحة الشيوعية . وقد اعلن الملك سياسته ضد الشيوعية
علانية بعد اجتماعه بالملك سعود في المدينة قبل سفره الاخير الى واشنطن بتاريخ اول اذار
فقط كاد يعود الى عاصمته (عمان) حتى وجه تلك المذكرة الرسمية الى حكومة نابلسي يطلب
فيها وقف التيار الشيوعي ومنع الحزب الشيوعي (الغير معترف به رسميا) من مزاوله اعماله ،
كما بادر الى توقيف جريدة الجماهير لسان حال الشيوعيين وقد تأكد الجميع ان هذه السياسة
الجديدة التي قرر الملك انتهاجها تعكس بالاتفاق مع الملك سعود وان هناك اتجاها جديدا
للتفاهم مع الولايات المتحدة الاميركية وقد اكد لي ذلك ايضا السيد فؤاد القضاة سفير
سورية في الاردن واخبرني انه ارسل تقريرا الى رئيس الجمهورية السورية حول هذا الموضوع وذكر
في تقريره ان اجتماع الملك حسين بالملك سعود قبل عقد مؤتمر الملوك والرؤساء في القاهرة
بيوم واحد دليل على وجود اتجاه موحد بين سياسة الملكين

تعنت الحكومة

اما المذكرة التي ارسلها الملك الى حكومة النابلسي فكانت موضع اهتمام الاوساط الرسمية والشعبية والحكومات العربية كلها لانها دلت على مفاجأة جديدة في سياسة الملك ولكن الحكومة الاردنية لم تجب عليها ولم تعمل بها مما اثار استياء الملك وجعله يتأكد بأن الحكومة مؤيدة للسياسة السوفياتية والتيار الشيوعي . . .

ثم اخذت الانباء تصل تباعا الى القصر عن تصرفات الحكومة الشاذة بشأن اقصاء الموظفين المواليين لسياسة القصر والمناوئين للشيوعية فزاد من استياء الملك وكانت الحكومة النابلسية تحاول محاكمة القصر في كثير من الشؤون واخذ رئيس الحكومة والوزير البعثي عبدالله الريماوي يطلقون التصريحات في عدة مناسبات وفي غير مناسبات بأن الحكومة دستورية تستمد ثقتها من الشعب وانها قامت بتحقيق رغبات الشعب في التحرير وتحطيم القيود الاستعمارية وانها هي صاحبة الفضل في انهاء المعاهدة وتحقيق المعونة العربية والسير في طريق الاتحاد مع بعض الدول العربية وكانت بذلك تنكفئ فضل الملك في هذا المضمار وتتناسى مواقفه الجبارة في تحرير البلاد ولا سيما بطرد كلوب وتعريب الجيش .

وهنا اخذ الملك يتحدى الوزارة في كثير من الشؤون ويتدخل في بعض الامور التي تعتبرها الحكومة من اختصاصها ، وفتح القصر ابوابه لكل المعارضين واخذ الملك يستمع الي شكواهم من تصرفات الحكومة وانتقادهم لاعمالها . . . والحكومة كانت تسيير في طريق معاكس وتمضي في سياسة مناوئة القصر والاندفاع مع التيار الشرقي والمصري والسوري . وكان رجال الحكومة في الوقت نفسه يعملون في صفوف الجيش وتصلون بآركان الجيش لتحريضهم على الملك وحملتهم على تأييد سياسة الحكومة .

اتصال الملك بالحكومات العربية

وقد اتفق في تلك الاثناء وصول المستر ريشارد مبعوث الرئيس ايزنهاور الى الشرق الاوسط فاخذت توجه اليه الدعوان من مختلف الاقطار الشرقية والعربية للتفاهم معه بشأن مبدأ ايزنهاور والسعي للحصول على المحونة الاميركية فشرع الملك بانه يجب تحديد موقف الاردن من هذا الموضوع ولا سيما بعد ان انضمت حكومتا لبنان والعربية السعودية الى الدول التي ابدت العبداء المذكور واتفقت على تناول المساعدات الاميركية .

فبادر الملك الى ارسال رئيس ديوانه السيد بهجت التلهوني الى الحواصم العربية الثلاث : دمشق والقاهرة والرياض في اول نيسان وحملة رسائل خاصة الى ملوك وروساء هذه الدول يطلب منهم عقد اجتماع عاجل لتوحيد مناهجهم السياسية ومقاومة الاخطار الشيوعية الداهية وتحديد موقفهم من السياسة الاميركية الجديدة . . . وعاد التلهوني يحمل الى الملك ردود الملوك والروساء على رسائله وفيها يحرمون عن تأييدهم لوجهة نظر الملك وموافقتهم على الاجتماع فنضبت الحكومة وقامت وتعدت لهذا التصرف الذي قام به الملك والذي اعتبرته مخالفا للمبادئ الدستورية واعتداه صريحا على صلاحياتها وتدخلا سافرا في امور هي في الواقع من اختصاصها . واخذت تصب حملتها بنوع خاص على السيد التلهوني بل اعتبره هو المسؤول عن توجيه سياسة القصر واخذت A تطالب باقصائه . واستمر الجفاء بين القصر والحكومة وكانت الدوائر الاميركية تغذي هذا الجفاء وتقويه حتى ان المستر مالوري سفير اميركا اخذ يحقد اجتماعات خاصة في منزله يدعو اليها بعض الشخصيات الاردنية لتنسيق الخطط اللازمة مع الملك ضد الحكومة النابلسية وسياستها البسارية وتقريب وجهات النظر الاميركية فهم : سمير الرفاعي وعبد المنعم الرفاعي وسعد جمعه احد وكلاء الوزارات السابقين والشريف ناصر :

واخيرا قررت الحكومة ان تتحدى الملك تحديا صريحا فقررت الاستغناء عن عدد من كبار الموظفين المواليين للقصر والمناوئين لسياستها فرفعت قائمة باسمائهم الى القصر للموافقة على ذلك وفي مقدمة هؤلاء : عبد المنعم الرفاعي السفير الاردني في الولايات المتحدة واللواء بهجت طباره مدير الامن العام والشيخ الشنقيطي قاضي القضاة وعبد المجيد مرتضى

(٦)

وكيل وزارة المواصلات وعبد المجيد العدوان محافظ العاصمة فكان جواب الملك على هذا التصرف انه ارسل رئيس ديوانه بتاريخ ١٠ نيسان الى سراى الحكومة وقابل رئيس الوزارة وابلغه ان الملك يرغب في استقالة الحكومة استنادا لاحكام المادة ٣٥ من الدستور التي تخول الملك ممارسة هذا الحق فبادرت الحكومة الى تقديم استقالتها التي قبلت على الفور .

استشارة الرأي العام

وكان من الطبيعي ان يحدد رجال هذه الحكومة وانصارها من رجال الاحزاب المؤيدة لها الى تسميم الجوخذ الملك ويستشيروا الرأي العام ويحذروه من وجود سياسة معينة ينوئ الملك توجيه البلاد اليها . ومن ثم بدأت الآزمة الوزارية ووتعت البلاد في فوضى ولبلة بسبب كثرة الشائعات وتناقضها ..

على ان هناك حادثة خطيرة اكد ها لي السيد بهجت التلهوني رئيس رئيس الديوان الملكي اثناء اجتماعاتي معه المتكررة في غضون الايام الاخيرة (والذي استقيت منه اكثر هذه المعلومات) وهذه الحادثة هي التي جعلت الملك لا يطمئن لهذه الوزارة ويرغب في اقصائها حال اعن الحكم ، وهي انه بتاريخ ٧ نيسان تلقى الملك نبأ عن حركات عسكرية تجري في اليوم المذكور في اطراف العاصمة الاردنية وبعد الاتصال برئيس الحكومة ووزير الدفاع تجاهلا الامر وقال انه لا يعلم شيئا عن هذه الحركات . بيد ان مدير الامن العام في ذلك الحين وهو السيد طيارة اكد بان هذه الحركات تستهدف تطويق القصر واحد اثنان انقلاب عسكري . ولما استدعي اللواء علي ابونوار رئيس الاركان للاستفسار عن حقيقة هذه الحركات اجاب بانها مجرد مناورات محلية يقوم بها الجيش . ولكن ذلك لم ينطل على الملك بل استغزته كثيرا حتى ان خاله الشريف ناصر هجم على رئيس الاركان وشفعه .

(٧)

وقال لي السيد التلهوني أيضا بان الملحق العسكري المصري كان على اتصال وثيق باركان
الجيش الاردني وقام بنشاط واسع النطاق ويؤكد السيد التلهوني ان ذلك الانقلاب كان سيقع
بتحريك من السلطات المصرية واتفاق مع الحكومة النابلسية .

اضطراب الحالة

تأزمت الحالة بعد استقالة الوزارة وكان يتعدى رعلى اى شخص الاقدام على تأليفها
لان الاحزاب الثلاثة : الوطني الاشتراكي ، والبعث والشيوعي ، اعلنوا بانهم لا يؤيدون اية
وزارة جديدة لا تعمل بتوجيههم وتسير على مبادئهم .

واصدروا منشورات سرية وزعموها في جميع انحاء البلاد يعربون فيها عن تأييدهم
المطلق لوزارة النابلسي ويحذرون الشعب من المؤامرات الاستعمارية التي ستطبق في البلاد .

وما جاء في هذه المنشورات قولهم : لقد كان الاردن في الآونة الاخيرة هدفا

لمؤامرات استعمارية بالغة الخطورة و دبرها وحركها المستعمرون الاميركان وجنودها
جميع العملاء والاعوان والمقاتلات وساسة حلف بغداد وعصابة السوريين القومييين وكل العناصر
الرجعية المفلسة وارفقوها بضغط اقتصادي وتهديدات وقحة من قبل دولة القراصنة (الامريكانيه)
(اسرائيل) وبالتحريض على وضع العراقيل والصعوبات المفتعلة امام الحكومة الوطنية القائمة .
وقد جاءت هذه الاعمال في الوقت الذي تجول فيه بعثة ايزنهاور بلاد الشرق الاوسط لتطبيقها
واخضاعها لمبدأ ايزنهاور الاستعماري المعروف ، هذا المبدأ الذي شجبهته بحزم وقوة جميع
البلدان العربية المتحررة . ولم يكن خافيا على احد ان هدف الاستعمار الاميركي والاعوان
والعملاء والرجعيين هو حمل الاردن على التخلي عن سياسته العربية المتحررة وما احرزه من
مكاسب في نضاله ضد السيطرة الاستعمارية على الانفصال عن جبهة الدول العربية المتحررة .
ويدرك المستعمرون واعوانهم انه في غير مقدورهم تحقيق مؤامراتهم واهدافهم والحكومة الوطنية
في الحكم ولذلك صنعوا في مقدمة اعمالهم السعي الحثيث بمختلف الوسائل للتطويق بحكومة

(٨)

سليمان النابلسي ومن ثم الاتيان بحكومة (وسط) خوفاً من رد فعل شعبي جارف ، وتكون مهمة هذه الحكومة (الوسط) ان تمهد السبيل شيئاً فشيئاً لمجى حكومة رجعية خائنة من طراز حكومة لبنان ونورى السعيد تكون مستعدة لبيع استقلال الاردن بالذ ولارات ووضعه تحت تصرف (مبدأ ايزنهاور) وربطه بعجلة حلف بغداد .

ثم تقول المنشورات بان الشعب الاردني بجميع احزابه الوطنية وقواه المخلصة والضباط والجنود الوطنيين ملتف حول حكومة النابلسي ومنحها الثقة والتأييد ، وان الاحزاب الثلاثة الطارذ كرها تقف صفا واحدا لدعم الوضع التحرري في الاردن وابقائه منسجماً مع البلدان العربية المتحررة .

وجاء في ختام هذه المنشورات : بان امجاد الشعب الاردني التي هزمت بلا تمبلر وسحقت حلف بغداد وطوحت بعصاية كلوب تنصب اليم في وجه الاستعمار الاميركي .

بيان الاخوان المسلمين

وقد انبرى لهذه الاحزاب جماعة الاخوان المسلمين فاصدروا منشورات اعربوا فيها عن تأييدهم للملك في اقصاء الحكومة النابلسية ومكافحة الشيوعية واشادوا بفضلها في هزيمة تمبلر وتحطيم حلف بغداد وطرد كلوب وشجبوا في منشوراتهم مبدأ ايزنهاور والاستعمار الاميركي وقالوا في ختام هذه المنشورات (والموت للخونة عبيد الاسترليني والروهل والد ولارا) .

(٩)

اشتداد الازمة الوزارية

وقد جابه الملك صعوبات جمة في تأليف الحكومة الجديدة ولم يكن باستطاعته تشكيل حكومة غير دستورية ما دامت الحياة النيابية قائمة فكلف السيد عبد الحلیم النمر احد اركان الحزب الوطني الاشتراكي ومن اعضاء وزارة النابلسي ، بتأليف حكومة دستورية على ان لا يدخل فيها الوزيران عبد الله الريماوي والبحثي) وعبد القادر الصالح (الشيوعي) ولكنه لم يوفق ، فكلف بعده الدكتور الخالدي فاعتذره فعمد الى تكليف السيد سعيد المفتي فاخفق ايضا : فزادت الحالة سوءا ووقعت بعض المظاهرات في نابلس ورام الله هدف فيها ضد الملك .

واستمرت البلاد بضعة ايام بدون حكومة والحالة فيها قلقه وشوشة ...
 واشتدت حملة العناصر اليسارية على القصر واثارة الرأي العام ضده .

حوادث الزرقاء

ووقعت بتاريخ ١٢ نيسان في مدينة الزرقاء حوادث مؤسفة أدت الى اشتباك افراد الجيش ببعضهم ووقوع عدد من القتلى والجرحى وسببها على ما اكده لي الامير عبد الكريم جعفر احد انساب الملك ان الامير محمد ولي عهد الاردن توجه الى الزرقاء في اليوم المذكور يصحبه الشريف زين بن شاكر احد المرافقين العسكريين للملك واتصلوا ببعض ضباط الجيش وافهمهم بان الحالة خطيرة جدا في عمان وانه يخشى على الملك فتار الضباط والجنود (البدو) وانطلقت اشاعات بان الملك قد قتل ووقعت اشتباكات بين بعض وحدات الجيش فتوجه علي ابونوار رئيس اركان الجيش الى القصر واخبر الملك بالحوادث فاضطر ان يتوجه الملك بنفسه مع رئيس الاركان الى الزرقاء لتمهيد الحالة وتسكين الخواطر ولما وصل الملك الى المعسكر ارتفعت المتاعف بحياته وسقوط ابي نوار مما حمله على الانسحاب حالا والعودة لوحده الى عمان خوفا من ان يبطش به رجال الجيش .

(١٠)

ثم عاد الملك الى القصر فوجد بعض الوحدات الميكانيكية تحيط بالقصر للمحافظة على الملك وقد طالب قواد هذه الوحدات باقالة علي ابونوار فاضطره الملك الى تقديم استقالته وامر باركابه في سيارة خاصة محروسة بالجنود وايصاله الى سورية .

رضوخ الملك لارادة الاحزاب

وقد وردت في تلك الاثنا انباء تفيد بان احتشادات عسكرية يهودية على نطاق واسع قد ملاءت حدود الاردن فتوجه الملك الى الخطوط الامامية حيث تفقد الحالة وشعر به بالخطر المحدود بالبلاد وبلاضطرابات داخلية التي تؤدي الى حرب اهلية بين البدو والحضر او بين سكان الضفة الشرقية والغربية او بين رجال الاحزاب انفسهم فلم يجد بدا من تلاني هذا الخطر الداهم باى وسيلة كانت فدعا جميع النواب والاعيان والوزراء السابقين واعضاء الاحزاب وكبار الشخصيات الى عقد اجتماع عام في القصر للمداولة في الوضع الراهن واتخاذ ما يلزم من التدابير الفعالة لتمهيد الحالة وانقاذ الموقف فحضر الجميع بتاريخ ١٥ نيسان فالتقى الملك كلمة ارتجالية اظهر فيها خطورة الحالة واستعداد له للتنازل عن العرش اذا كان بقاؤه سيضر البلاد وبعد المداولة تقرر تأليف وزارة تومية محايدة ليس فيها احد من ممثلي الاحزاب واعضاء مجلس النواب باستثناء سليمان النابلسي الذي انضم الى الوزارة بصفته الشخصية ونجح الدكتور حسين فخري الخالدي في تأليف هذه الوزارة الذي انضم اليها ثلاثة من رؤساء الوزارات السابقين وهم : سعيد المفتي وفوزي الملقى وسليمان النابلسي واعرب جميع المجتمعين في القصر عن تأييدهم لهذه الوزارة .

(١١)

حركة تطهير الجيش

ولكن الملك في ممر بان الخطر كامن في صفوف الجيش بسبب تسرب اصابع الفساد اليه فقرر بعد استشارة بعض المقربين اليه وكبار الشخصيات المواليه له بان يقبض بنفسه على ناحية الحالة وهذا لا يتم الا بتطهير الجيش وجعله في قبضة يده وتحت تصرفه حتى اذا ما عنم على القيام بائتمديبيرات جديدة او تطبيق سياسة معينة تكون لديه الوسائل الكافية حتى ولو ادى ذلك الى حل البرلمان وتعطيل الدستور .

واخبرني السيد احمد الكحيمي القائم باعمال المفوضية السعودية بان الملك سعود اتصل بالملك حسـ بن هاتنيا بين ١٧ نيسان وهنأه على هذه الخطوات الجبارة التي يقوم بها سرا في تأليف الحكومة او تطهير الجيش او الضرب على ايدي الشيوعيين وقال له بصراحة : ثق بانني على استعداد لارسال الجيش السعودي بكامله الى الاردن لشدة ازرك ومساعدتك على تحقيق اغراضك .

كما ان حكومة العراق كلفت سفيرها في عمان بهما الدين نوري بان يزور الملك ويبلغه بانها على استعداد لتأييده في جميع تصرفاته واعماله وانها اعزت الى بعض الوحدات العسكرية كي تتحرك وتربط على الحدود استعدادا لدخول الاراضي الاردنية عند اول اشارة .

استقالة الحيارى

وقد بدأ الملك خطوته الاولى في تطهير الجيش بتعيين علي الحيارى رئيسا للاركان بدلا من علي ابونوار، وقد اخبرني السيد بهجت التلهوني بان رغبة الملك كانت متجهة الى تعيين شخص آخر غير الحيارى بسبب ماهرته لعلي ابونوار وملاقاته الوثيقة به ولكن وزير الدفاع الدكتور الخالدي هو الذي اصّر على تعيينه بوصفه اقدم القواد في الجيش فقبل الملك رغم عدم اطمئنانه كحل مؤقت . وتألفت على الفور محكمة عسكرية للتحقيق

(١٢)

في الحوادث التي وقعت في صفوف الجيش والعناصر التي اثارها الشعب وحرضت على
مقاومة الملك .

ويؤكد لي السيد التلموني بان الحيارى اقر تأليف هذه اللجنة ولكنه احس بان
اتجاه التحقيق يسير في غير مصلحته وقد يودي الى اذنته ولا سيما في حادث الحركات
العسكرية التي جرت حول العاصمة في ٧ نيسان فطلب ان يسافر بمهمة رسمية مستعجلة
الى دمشق كي يجتمع باللواء نظام الدين رئيس اركان الجيش السوري ويبحث معه في
الحالة على الحدود وضرورة تنسيق الخطط وتوزيع القوات السورية فسمح له بذلك وقبل
سفره كتب استقالته وتركها عند احد اقاربه كي يسلمها الى رئيس الحكومة بوصفه وزيراً
للدفاع . وما كاد يصل الى دمشق حتى اعلن بان استقال والتجأ الى سوريا احتجاجاً
على السياسة التي كان الملك يعتمدها في البلاد والتي تخالف الاطاني القومية
ولكن الدكتور الخالدي اصدر بياناً رسمياً فيه مزام الحيارى وقال بان المذكور
اقسم بيمين الولاء والطاعة في القصر عند تعيينه بحضور زعماء الجيش وانه وقع قراراً
بتأليف لجنة التحقيق العسكرية للنظر في الحوادث الميؤسفة التي وقعت في بعض وحدات
الجيش وان الحكومة عينت اللواء حابس المجالي وكيلاً لرئيس الاركان وقد ثبت للتصريح
بعد هذه المناورة المكشوفة ان الحيارى وابي نوار كانا على اتفاق تام وانهما كانا يتعاونان
مع الاحزاب المعارضة ضد الملك .

ثورة الاحزاب اليسارية

واستمرت الحكومة الخالدية في تطهير الجيش وادانة من يستحق الادانة من
الضباط والعسكريين ولكن الاحزاب الثلاثة لم تكن مرتاحة الى هذه الاجراءات
وادركت بان النية متجهة الى اقصاء جميع القواد والضباط الموالين لها والاقتصار
على الموالين لسياسة الملك فنارت نائرتها واخذت تنشر الدعايات ضد حكومة الخالدي
وتضع العصي والعراقيل في طريقها . وقامت الاوساط الشيوعية بنشاط فعال في هذا
المضمار كان من نتائجه ان اضربت بعض المدن في الضفة الغربية وتحركت المظاهرات

(١٣)

ورفعت العرائض الى القصر تطالب باقصاء الخالدي وتحقيق الرغبات التالية :

- (١) الانفراج عن جميع الضباط الاحرار والسطح لمن غادر البلاد منهم بالعودة
- الى مناصبهم (٢) ضمان حكم شعبي دستوري يحوز على ثقة البرلمان والشعب (٣) عودة
- الايضاح الصحيحة في الجيش (٤) تطهير جهاز الدولة واقصاء عناصر الخيانة والاستغلال
- (٥) اطلاق الحريات (٦) مقاومة خطط الاستعمار والاحلاف الاجنبية وعدم قبول مبدأ
- ايزنهاور (٧) السير مع مصر وسورية في سياسة التحرير وتحقيق الاتحاد الفيدرالي (٨) محاكمة
- المتسببين في حوادث النزقات .

وقد رفع هذه المطالب وفد من النواب والزعماء بين ٢٣ نيسان يولف من حكمت
المصرى رئيس مجلس النواب وفائق العنبتاوى رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب
وبمجت ابو عزيمة من اعضاء حزب البعث وانور الخطيب من الوزراء السابقين وجورج حبشي
من القوميين العرب وداود الحسيني من اعضاء مجلس النواب واجتمع هذا الوفد برئيس الحكومة
الدكتور الخالدي وطلب منه تنفيذ هذه المواد باعتبارها مقررات المؤتمر الوطني الذي عقد
في نابلس في ٢٢ نيسان والا فان الحالة ستسوء والاضرابات ستعود فاضطر الدكتور الخالدي
تحت ضغط هذه الجماعات السياسية الى تقديم استقالته ولكن الملك طلب التريث ريثما يبيت
في الموضوع وقد باد رالى دعوة ممثلي الحزب العربي الدستوري المناهض للسياسة الشيوعية
وجماعة الاخوان المسلمين وروساء الوزارات السابقين وغيرهم من انصار سياسة القصر واستقر الوراى
على تأليف وزارة محايدة تضم بعض الشخصيات القديمة المخلصة للعرش والموالية للغرب
فتألقت حالا وزارة السيد ابراهيم هاشم التي ضمت كلا من السيد سامير الرفاعي الذي يعتبر
لؤلؤ هذه الازمة ومحور الحركات الاخيرة من اولها لاخرها بصفتة صديقا لاميركا ومن جهة
ومخلصا للقصر من جهة اخرى، وجعل السيد ابراهيم هاشم رئيسا رمزيا بوصفه رئيسا لمجلس
الاعيان واكثر اعتدالا من الرفاعي الذي تعتبره الاحزاب اليسارية خصما عنيدا وعمد بوزارة
الفاخلية الى فلاح المدادحة وهو من سكان الضفة الشرقية ومن الوزراء السابقين المعروفين
بالشدة والبطش واعطيت لهذه الوزارة صلاحيات واسعة لتمهيد الحالة بعد ان قامت
المظاهرات في مختلف انحاء البلاد وقد بادرت حالا الى اعلان الاحكام العرفية وفرضت نظام

(١٤)

منع التجول في المدن الرئيسية : عمان ونابلس واربند والقدس ورام الله واخذت تعتقل المحرضين من الشيوعيين ورجال الاحزاب اليسارية وكان من نتائج ذلك ان اتفقت الحدود بين الاردن وسورية ومنع السفر مما اصدرت الحكومة امرا بحل جميع الاحزاب وبذلك استطاعت ان تهدى الحالة وتقضي على القلاقل نوعا ما

الاستنجاد بالعراق

وفي تلك الاثناء اضطر الملك ان يستنجد بالعراق فاستدعى اليه سفير العراق اللواء بهاء الدين نوري واطلعه على خطورة الحالة وضرورة تقديم المساعدات العسكرية الكاملة عند اول اشارة فسافر السفير الى بغداد بين ٢٤ نيسان حيث اجتمع برئيس الوزارة السيد نوري السعيد ووزير الخارجية ووزير الدفاع ورئيس اركان الجيش العراقي ووسط لهم حقيقة الموقف واحتمال قيام حركات جديدة من الداخل والخارج واذا لوحظ ان عملاء السوفيات في سوريا اخذوا ينشطون ويحاولون الانتماء بالاحزاب الاردنية ويحرضونها على القيام باعمال عنيفة .

اهتمام سورية وسفر رئيس الجمهورية

وقد اتصل السفير السوري في عمان بين ٢٤ الجاري بحكومته وابلغها خطورة الحالة وضرورة القيام بمحاولات سريعة من قبلها للتوسط بين الملك وخصومه والسعي لايجاد حل ولو مؤقت والا فان الملك سيرتمي في احضان العراق وقد يضطر الى الانضمام الى حلف بغداد فيجرب تطويق سورية من جميع النواحي بدون معاذرة لها فهناك تركيا والعراق واسرائيل ولبنان فاذا انضمت الاردن الى هذه الكتلة المعادية فلا يبقى لسورية منفذ آخر وقد تضبط في النهاية الى التسليم . . .

(١٥)

فاضطر السيد شكري القوتلي رئيس الجمهورية الى عقد اجتماع عاجل مساء يوم ٢٤ نيسان بحضور رئيس الوزارة صبر على الحسد لي ونائبه خالد العظم ووزير الخارجية صلاح البيطار ورئيس اركان الجيش اللواء توفيق نظام الدين ويعد دراسة الموقف من جميع نواحيه على ضوء البيانات التي ارسلها السفير السوري والملحق العسكري في عمان وعلى ضوء المخابرات التي جرت مع الرئيس جمال عبد الناصر اذ رك المجتمعون خطورة الحالة وان لا يمكن القيام باي عمل في عمان ما لم يتم التفاهم اولا مع الملك سعود ومعرفة موقفه الحقيقي ونواياه الصحيحة ولذلك استقر الرأي على تأليف وفد رسمي برئاسة السيد القوتلي للسفر الى مصر ومباحثة الرئيس عبد الناصر وتنسيق الخطط والجهود معه ثم التوجه بعد ذلك الى الرياض صحبه وفد مصري رسمي ومن ثم يتوجه الجميع الى عمان للاجتماع بالملك الحسين والنظام الوطنيون .

النتائج المنتظرة

هذه خلاصة وقائع الازمة وتطورات الحالة منذ نشوبها حتى يوم ٢٧ الجاري حسب تسلسلها مع ذكر عواملها الحقيقية واسبابها الخفية . . .

اما التعليق على هذه الحوادث والتكهن بنتائجها فهذه هي آراء كبار رجال السياسة المحايدين ومنهم محمد الشريفي ونوزي الملقبي وسعيد المفتي .

" ان شرارة النزاع بين الدول العربية قد اندلعت من الاردن ولا سبيل لاختفائها في الوقت الحاضر وستؤدي هذه الشرارة الى توسيع نطاق الخلاف بين الكتلتين اميركا والغرب والى جانبها حكومة العراق ودول حلف بغداد من جهة . والاتحاد السوفياتي الى جانبه

مصر وسورية من جهة اخرى وقد يتوصل السيد القوتلي والوفود التي ترافقه الى ايجاد بعض الحلول المؤقتة لمعالجة الازمة القائمة في الاردن ولكن يتعذر ايجاد حل دائم لان الاردن

(١٦)

قد افلت من نطاق الدول العربية المتحررة وخصوصا بعد ان تفاهم مع الحكومة السعودية التي سبقت الاردن باتخاذ موقف خاص بالنسبة للسياسة الاميركية في الشرق الاوسط
 والملك حين معتم على حكم البلاد الاردنية بحزم وقوة بمعنى ان الحياة النيابية ستتعطل الى اجل غير معروف . ومن المؤكد بان الدوائر الاميركية التي لعبت دورا هاما في هذه الازمة ستؤيد الملك حسين في سياسة الحاضرة على طول الخط
 وقد صرح لي المستر سنجر مستشار السفارة الاميركية في عمان يوم ٢٢ نيسان الجارى بأن الحكومة الاميركية اندرت اسرائيل بعدم القيام باى عمل معاد ضد الاردن وانها ضمنّت للملك حسين المحافظة على كيان الاردن ما دام ماضيا في هذه السياسة .

ولكن هل يستطيع الملك حسين الاحتفاظ بمركزه ونفوذه وهل بإمكانه القضاء نهائيا على عناصر الشعب والخصي في هذه السياسة . ان المعروف عن الملك انه كبير التردد والتأثر بمختلف المؤتمرات والاتجاهات . ولا يستطيع الاعتماد تماما على الجيش بعد ان تسرب اليه الفساد وانتشرت فيه الفوضى واقضي عنه عدد كبير من قواده وضباطه

وليس من السهل تهدئة الحالة في الضفة الغربية وفي مخيمات اللاجئين الموجودة في الضفة الشرقية . لان الدعايات اليسارية قد تمركزت في صفوفهم

وهناك تفكير جدي في بعض الاوساط الاردنية الموالية للقصر بان ان استمرت الحالة في الضفة الغربية على ما هي عليه واصر زعماء الاحزاب اليسارية على مجابهة القصر بان يعاد النظر في وضع الضفة الغربية . وقد يضطر الرجال المسؤولون في عمان الى اتخاذ ترتيبات خطيرة من شأنها فصل الضفة الغربية عن الشرقية وايجاد حكومة محلية فيها تتولى السدول العربية تموينها وتغذيتها .

. . . .

والانفاق عليها، وبذلك يرتاح الاردن من عناصر الشعب والدسائس المحلية ويرتفع عن كاهله نفقات باهظة هو احق بها، ويتخذ لنفسه السياسة التي تلائمها ويضع الخطط التي يجدها صالحة للمحافظة على كيانه ويخلص من اعتداءات اليهود المتكررة وهذا ما سمعته من الشيخ نديم الملاح احد اعضاء مجلس الاعيان ومن اعضاء هيئة نيابة المحرش التي تزاول مهام الملك اثنا غيابيه .

موقف سوريا

وبتاريخ ٢٤/٢٢ الجاري زحفت بعض الوحدات السورية من الحدود واجتازت الحدود الاردنية ورابطت في بعض اقطار الرمثا واربد وذلك لدرء الخطر الاسرائيلي وبعد ان مكثت يومين في الاردن عادت من حيث اتت بناء على رغبة الملك حسين . ولم تتمكن القوات السورية المرابطة في الاردن من القيام باية حركة داخلية لانها كانت تخشى ذلك كما أكد لي العقيد عمر القباني الملقب بالعسكري السوري في عمان ان تدخل اسرائيل وتنفيذ اذارها بالاعتداء على الاردن وكذلك كانت تخشى تدخل الجيش العراقي المرابط على الحدود مما يهدد الكيان السوري نفسه .

وفوق ذلك فان الزعماء المسؤولين في سورية ارادوا ان يتجنبوا افضاب الملك سعود الذي كان ولا يزال يحفظ على سياسة الملك حسين .

وقد توخت السلطات السورية بان تكون اذاعتها الرسمية محايدة تماما بالنسبة لتطورات الحالة في الاردن بخلاف الاذاعات المصرية التي كانت تتعامل على الملوك واعوانه وهذا لا يعني بان بعض اركان الجيش السوري وقفوا موقفا محايدا بل ان الامر بالعكس فانهم كانوا على اتصال دائم بقواد الجيش الاردني وحرصونهم على التمرد وتنسيق الجهود ضد الملك .

.../...

الاعتقالات

وقد قامت الحكومة الحاضرة بتاريخ ٢٧ منه بحملة واسعة النطاق على الخلايا
 الشيوعية والعناصر اليسارية فاعتقلت عددا كبيرا من الزعماء الشيوعيين يقدر بنحو ٤٠٠ زعيم
 ومن الاحزاب الاخرى ايضا وفرضت الاقامة الجبرية على بعض اركان الوزارة السابقة ومنهم
 سليمان النابلسي وصلاح طوقان وفروالى دمشقي وبعض هؤلاء الوزراء منهم عبد الله الريماوي
 وشفيق ارشيدات .

وحتى الان لم تدفع المعونة العربية من قبل مصر وسوريا . اما المطلة السعودية
 فقد دفعت حصتها كاملة .

اما القواد العسكريون الاردنيون الذين التجأوا الى سورية فانهم يحملون جنبا
 الى جنب (بصورة سرية) مع بعض اركان الجيش السوري من البعثيين والاشتراكيين ويعدون
 الخطط الحدودانية اللازمة في الاردن .

اما موقف بريطانيا في الاردن فهو موقف الشامت المتفجع الذي تلقى الحب على
 طاقك الدوائر الاميركية واخذ يظهر عدم المبالاة بالاحداث الجارية ولا تزال القوات البريطانية
 الحراطة في الاردن تنسحب بانتظام .

اتصلت بدمشق بقريبي السيد مأمون الكزبري والسيد حسن بك الحكيم رئيس الوزراء
 السابق وغيرهم وعلمت منهم عن الحالة في سوريا ما يأتي :

كان لاحداث الاردن اثرها العميق في الاوساط السورية الرسمية والشعبية واخذ
 رجال السياسة يفكرون تفكيرا جديا في المصير الذي سينتهي اليه الاردن مما سيؤثر حتما
 على الاوضاع الراهنة في سوريا وعلى مستقبلها . وقد نشطت العناصر المعادية للشيوعية
 وللاتجاهات اليسارية مثل جماعة الاخوان المسلمين وحزب الشعب وبعض رجال الحزب الوطني
 وحركة التحرير واخذوا يتدارسون الموقف على ضوء الاحداث الاردنية ويحاولون توجيه الرأي
 العام الى التزام جانب الحياض على الاقل . . . وراحوا يعلنون بان السياسة الخرقاء التي
 ينتهجها انصار المعسكر اليساري قد حطمت الوضع الاردني واشاعت البلبلة والفساد في صفوف
 ابنائه وهي تحاول تمثيل نفس الدور في سوريا مما يعارض الكيان السوري للخطر . وقد لوحظ
 هذا النشاط بنوع خاص في الحفلات الانتخابية التي تجرى الان في دمشق وحمص وحلب بين
 مرشحي الجانبين